

اذن فثبت الثريين واذا ثبت العلم صح ما قلوه عن الغزالي ولا يوجد  
منه ان القرائن اذا تفرقت هناك في الاراد غير الزوجية او دين لا  
عدم ارادة غير الزوجية بل غلب الطلاق الصريح ليس شرطها بل هو  
منوط بوجود الغيب وصدوره من اهل مع قصد معناه لا يخرج  
اللفظ القوي على لسان من غير قصد كمن يقول له من اهل الى ان  
طالق فلا يقع على امراته لو كانت حاضرة لان احتمال ارادة الزوج يمثل  
ذلك في غاية البعد فلم ينظر له لا شرط قصد يقع في الصريح كما يصح  
به كلامهم وليس ذلك قول الدبيلي في ادب القضاء ودعا جبر الانهوى  
ان عن المحجوج عند قول ولا يعين عليه ولا بينه لعدم امكان اقامة  
البينة على ما في التفسير وان مصادق الزوج على ذلك غير نافذ لعدم  
تحقق الحق للزوجين بل فيه حق لله تعالى والمصادقة في مثل ذلك لا تقيد  
كما نقله الاثر في وغيره عن ابن عبد السلام ما ترجمه بعضهم انه بين  
في ردود بان محض التدبير انما هو احتمال اللفظ المعنى وهو في مسائلنا  
لا يحتمل ما صرحوا به من انه لو قال للزوجته ودانته مثلا احدهما طالق  
وقم على الزوج ولا يقبل دعواه ارادة الدابة لانها لا تصح محلا  
للطلاق بخلاف ما لو قال ذلك لامرأة واجنبه وقياس مسلماتنا على  
ما لو قالها من وثاق وقال ان طالق ودعا انه اراد من الوثاق في  
قصد بجامع وجود القرينة فاسد والفرق ان لفظ الطلاق محله  
على الجرا المعنوي اي محل عقدت النكاح حقيقة شرعية يصدر  
على محل الحسي اي محل الوثاق حقيقة لقوية تحقيقه مشتركة بينهما  
باختلافين فان شرعية تخصيصا لثبته وذلك منتف في مسلماتنا هو  
اذ تفرقت فلا فرق بين ما ينفصل كالحصاة او لا كما صرح اذكاليين  
محلا للطلاق هذا كله مع حضور الزوج فان غابته قال الحصاة طالق  
في ظاهره لغو ما لم يكن اسم الزوجية الحصاد والا وقع عليها ولا  
تقبل ارادته الحصاة المرفوعة سوا فلنا عمل في ما لو قال شرع  
طالق وهو الصحيح كما هو في المنهاج ونقله في الروضة عن الجمهور  
قلنا القبول في غير ما وهو الذي قاله القفال في قنا صير لان العلم  
هو كوث الحصاد محلا للطلاق مع وجوده هنا وانما هو

فبين

فبين واطال مشهورا على انه يسمى حرارة باسم امراته وانما ذكر اسم امرته  
الجارية ففعل بان الطلاق يقع عليه ظاهره لا باطنا وهو مردود بما مر في الوجه  
الزوج طاهره لا باطنا وان غابت الزوجية قال هذه الحصاة طالق فلغو  
مطلقا الا ان قال اردت تطليق زوجتي فقد غلبا على نفسه ومثله لو  
قال طلقت الحصاة او اصغي وان كانت الزوجية حاضرة وكذا انت يا حصاة  
ولم يكن اسم الزوجية او يا اصغي طالق وفي وجهه جميع ذلك ظاهر ومثله  
لفظ الطلاق با في الفاضل الصريح وكذا الكناية ولا على مسألة  
عن رجل قال لامرأته انت مني فبني طالق فهل ذلك حرج ام كناية بينوا  
لما ذكرنا انكم اسما اجاب رضينا عنه عند ان قولك انت من رقتي طالق  
كقولك انت مني طالق فيكون صريحا بقوله الطلاق وان لم ينو ان ذلك من  
باب التعبير بالتمريض عن الكلا وهو خوع من انواع الجوارش مع الكلام القوي  
وقد يرد جزم الرقعي وغيره انه لو قال لله عني فبني ان احج ما شئت الزمة اذ  
معناه الله علفان قال لله عني جلي ان احج ما شئت فلك ايضا الزام الرجل  
خاصه جزم به الرافعي ايضا ويظهر انه لو قال لعن رجل طالق وقوع الطلاق  
ويكون صريحا وقصد حله عقد الزوجية عن رجله فقط لغو ويقدر  
بينه وبين الزام الرجل فقط بالتمريض ان فيه الزام للذمة فلم يحصل بما بعد  
ان اراد الذمة به اذ قصد الزام الرجل فقط الزامها فقط لا يبرهن منه  
الزام الذمة بخلاف الرقبة فانه يبرهن بها عن الذمة فاشيا يعاقب بها  
قصد الزامها فقط والطلاق فيه حل عقد النكاح ويبرهن من حالها  
عن بعض اعضاء الزوج اذ لا لها عن كراهه ويدل عليه وقوع الطلاق  
بايقاعها على جزئها متصل اذ العلة فيه عدم تصور اختصاصه بجزء  
دون جزئ لئلا يلزم بعض الزوج حلا وحرمة وذلك لا يجعل فلك ذلك  
الحكم في تطليق المرفوع المرأة من بعض اعضاءه كما هو ظاهر والله  
اعلم مسئلة عن رجل عرت في زرع دواب فقيل له هو فلان فانك  
قوان فليكن بالطلاق انها دوابك فاننا صدق الذي اخترته ثم بان انها  
ليست ذلك الرجل فهل يقع الطلاق افتونا ما جزم من اجاب ان  
عند ان ذلك تعليل للطلاق بقصد رعي الدواب لم يذكره فان يتقن  
عند التعليل عدم رعيها وقوع الطلاق حالا وان قال مثلا يلزمي

Copy

University